

# بيان



## الجامعة المغربية للفلاحة تنخرط في الإضراب الوطني ليوم الخميس 30 ماي 2019 وتدعو وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لفتح حوار بناء ومثمر مع النقابة تجاوزا للاحتقان والتزاما بمخرجات الحوار الاجتماعي لاتفاق 25 أبريل الأخير

انسجاما مع مبادئها وقيمها الداعية للتضامن والتعاون مع الغير لما فيه مصلحة الشغيلة، واستجابة لمطالب مشروعة تعلق ولا يعلى عليها لشغيلة مكلومة أهينت كرامتها وضربت قدرتها الشرائية في الصميم سواء أثناء مزاولتها لعملها أو بعد إحالتها على التقاعد بسبب تجاهل الحكومة لمطلب إصلاح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR وفي ظل لامبالاة الوزارة الوصية على القطاع وقراراتها التعسفية بحرمان منظمنا دون غيرها من التسهيلات النقابية في تحد سافر لمقتضيات الدستور سيما الفصل 08 منه، وتجاهل تام لمنشور السيد الوزير الأول رقم 17/94/د بتاريخ 14 نونبر 1994 والحرمان من التكاوين ورفض الحوار مع النقابة لمناقشة مطالب الشغيلة التي ظلت عالقة التزاما منها بمخرجات اتفاق 25 أبريل الأخير الذي التزمت من خلاله الحكومة بدعم الحوارات القطاعية، لا يسع الجامعة المغربية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إلا أن :

1- تستنكر ازدواجية المعايير لدى الحكومة في تدبيرها لملف إصلاح التقاعد بين شغيلة انخرطت قهرا في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR لتجد نفسها أمام معاش لا يتعدى أحيانا نصف معاش متقاعد في نظام CMR الشيء الذي يحول بينها وبين عيش كريم في سن تأتي فيه المصائب بالجملة حيث العجز عن موازنة أنشطة موازية مدرة للدخل وظروف صحية مزرية علاوة على الغلاء المطرد للمعيشة وارتفاع مصاريف التمدرس التي غالبا ما تصادف المستخدم بعد انقطاعه عن العمل وهلم جرا.

2- تطالب الحكومة بفتح ورش إصلاح RCAR عاجلا غير أجل رفعا للحيث وتحقيقا للعدالة بين شغيلة تقدم نفس الخدمات العمومية.

3- تجدد دعوتها لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لفتح حوار بناء ومثمر مع النقابة تجاوزا للاحتقان الذي تزيد حرارته يوما بعد يوم التزاما بمخرجات الحوار الاجتماعي لاتفاق 25 أبريل الأخير والذي التزمت من خلاله الحكومة بدعم الحوارات الاجتماعية القطاعية مؤكدة على أن استهداف الجامعة المغربية للفلاحة لن ينال من عزيمتها أو يحد من نشاطها ولن يزيد لها إلا رفعة في أعين شغيلة القطاع بفضل صمودها ورفضها المتاجرة بقضايا الشغيلة بمنطق "اعطيني نعطيك" و"اسكت علي نسكت عليك".

4- تطالب السيد الوزير بمراجعة وتصحيح اختلالات القوانين الأساسية للمؤسسات العمومية في القطاع مع أولوية إخراج القانون الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي المؤسسة الأم التي زودت جميع المؤسسات المحدثه بعدها بخبرة الأطر الكفأة وذات الخبرات العالية بينما ظل قانونها الأساسي مؤقتا وغير محفز منذ سنة 1975 حتى صار السبب الرئيس في تراجع مؤشرات واستقالة كل من يلج لها مؤخرا.

5- تدعو جميع النقابات في القطاع لتنسيق وطني من أجل تكوين جبهة نقابية مشتركة بملفات مطلبية مشتركة وبرنامج نضالي طموح ومشارك يأخذ منحى تصاعدي ويقوي موقعها التفاوضي استعادة للتوازن المفقود مع الوزارة وتحقيقا لجميع المطالب بدل لقاءات بروتوكولية ووعود بقيت كالما لم تر الشغيلة من تنزله إلا الحبر الذي كتب به على بيان أو بلاغ.

6- تدعو شغيلة القطاع في المؤسسات العمومية للانخراط بقوة في الإضراب الوطني ليوم الخميس 30 ماي الجاري قصد إنجاح هذه المحطة النضالية والبقاء على أهبة الاستعداد للمحطات المقبلة اعتبارا للحراك النقابي المشروع الذي يحتم على المنظمة الاصطفاف مع الحركة النقابية في خندق واحد دونما مزايدات أو حسابات.

عاشت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عزيزة أبية على المفسدين ومدافعة عن الشغيلة تصنع تاريخ النضال بالقطاع لا تقبل المساومة ولا تتاجر بقضايا الشغيلة، أملها في التغيير وهدفها الإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين. ولا نامت أعين الجبناء.

الكاتب العام للجامعة المغربية للفلاحة

محمد دعنون